كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

مدى الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة وأثره على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة في محافظة المجمعة *

إعـداد

د/ عمر خليل موسى عطيات

أستاذ التربية الخاصة المساعد –قسم التربية الخاصة – كلية التربية بالمجمعة

جامعة المجمعة –المملكة العربية السعودية

*هذا البحث مدعوم من قبل عمادة البحث العلمي في جامعة المجمعة، مشروع بحثي رقم ٣٧/١١

الملخص

هدفت الدراسة الحالية الى قياس مدى الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة وأثره على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة في محافظة المجمعة، وقد تكونت عينة الدراسة من (٦٧) فردا من العاملين في معاهد وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة. وقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود مستوى مرتفع من الالتزام لدى افراد عينة الدراسة على ابعاد الأداة مجتمعة في حين تباينت متوسطات الأداء على الابعاد المختلفة، وكذلك فقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير الجنس على بعد " الاسباب التي تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية " وجاءت الفروق لصالح الإناث وكذلك اشارت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على أبعاد ادة الدراسة تعزى لمتغيرات (العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، المكان التعليمي).في حين اشارت نتائج الدراسة الحالية الى وجود فروق في بعد المعرفة بالقواعد التنظيمية لصالح الخبرة (الأكثر من ١٠ سنوات) . وقد اشارت نتائج الدراسة والتي تم التوصل اليها من خلال افراد المجموعة البؤرية (Focus Group) الى وجود أثر بالغ للالتزام بتطبيق هذه القواعد على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة فكلما ارتفع مستوى هذا الالتزام كلما تحسن مستوى تلك الخدمات المقدمة لمتلقي هذه الخدمات.

***هذا البحث مدعوم من قبل عمادة البحث العلمي في جامعة المجمعة، مشروع بحثي رقم ٣٧/١١**

Abstract

The present study aimed to measure the extent of compliance with the regulations of special education institutes and programs and its impact on the level of services provided to individuals with disabilities in the governorate of Al Majmaah, The study sample consisted of (67) individuals working in special education institutes and programs in Al-Majmaah Governorate. The results of the study indicate that there is a high level of commitment in the sample of the study on the dimensions of the tool combined, while the performance averages varied on different dimensions, The results of the study indicated that there were statistically significant differences ($\alpha = 0.05$) due to the effect of the sex variable on the "reasons that prevent the adherence to the regulations." The differences were in favor of females. The results also indicated that there were no statistically significant differences in the dimensions of the study for variables (age, occupation, academic qualification, educational place). While the results of the current study indicated differences in the knowledge of the rules in favor of experience (more than 10 years). The results of the study, which were reached through (Focus Group) members, indicate that there is a strong impact on the commitment to apply these rules to the level of services provided to persons with disabilities, while the high level of commitment is working to improve those services provided to its recipients.

* This research is supported by the Deanship of Scientific Research at the University of Majmaah, Research Project No. 11/37

المقدمة:

لقد أبدت المجتمعات المعاصرة اهتماما متزايدا بنوعية الحياة التي يعيشها الأفراد المعوقون وقد سعت جاهدةً نحو تحسينها وفقاً لما نادت به قوانين وحقوق الانسان ومبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، الأمر الذي أحدث تطوراً ملحوظا في العقود الثلاث الأخيرة في كافة مجالات وخدمات الأفراد الإعاقة، مما انعكس بشكل إيجابي على الافراد من ذوي الإعاقة وأسرهم على حد سواء من خلال ما طرأ من تقدم على طبيعة الخدمات المقدمة والكوادر المؤهلة العاملة في الميدان وزيادة عدد المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات للأفراد المعوقين.

تعد قضية الحقوق والتشريعات الخاصة بالأفراد المعاقين من أبرز القضايا المحورية التي حظيت بإهتمام كبير لدى كل من اسر الافراد المعوقين والإداريين والعاملين في مؤسسات التربية الخاصة، الامر الذي شجع على حدوث نقلةً نوعية في ميدان التربية الخاصة كان من أبرز نتائجها الاتجاهات الإيجابية نحو الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة، ممن يشكلون ما تتراوح نسبته ما بين (٣ – ١٧%) من المجتمع. (الروسان ،٢٠١٤)

وقد تسابقت دول العالم في العمل على توفير البرامج والخدمات التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة والسعي نحو تطويرها وتحسينها واحاطتها بالأطر التشريعية والقانونية من قبل الجهات المرجعية، ومثال ذلك ما بادر اليه المجلس الأمريكي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (Council for Exceptional Children) والذي يعد جهة تحظى بتأثير كبير في ميدان التربية الخاصة على مستوى العالم، من تبني جملة من معايير الممارسة المهنية المرتبطة في ميدان التربية الخاصة حيث اشتملت على عدد من المجالات الأساسية، وهي: معايير الممارسة المهنية للمعلمين، المعايير المتعلقة في تعليم ذوي الإعاقات، المعايير المتعلقة بالتعاون والتواصل ما بين كل من الإدارة والمعلمون والمرشدون و أولياء الأمور، المعايير المرتبطة بالبيئة التعليمية، استراتيجيات التدريس والدمج والخدمات الانتقالية. Robertson, (2006)

هذا وقد أشار القريوتي وآخرون (٢٠١٠)، الى ان ميدان التربية الخاصة يقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ الأساسية ومن اهم هذه الأسس، الأساس القانوني اذ لكل فرد الحق في الحصول على فرص التعليم المناسبة، وفي ضوء هذا الحق صدرت القوانين والتشريعات العالمية التي اكدت على حق الافراد ككل ومن ضمنهم الافراد من ذوي الاحتياجات الخاصة وأي فئة من فئات المجتمع بالحصول على فرص التعليم المناسبة، بل ان بعض الدول الأجنبية والعربية قد أصدرت القوانين والتشريعات واللوائح الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة حرصا لضمان حقوقهم.

ومع أهمية إصدار وسن القوانين والتشريعات الخاصة بفئة الافراد ذوي الإعاقة وما تحققه من مصلحة عليا للأفراد المعوقين وأسرهم الا ان ما لا يقل أهمية عن سن هذه القوانين هو عملية متابعة وتقييم مدى الالتزام بتطبيق النصوص القانونية بشكل ملزم وفعال وانعكاسها على الممارسات المتبعة في ميدان التربية الخاصة من قبل مؤسسات التربية الخاصة والعاملين فيها والجهات ذات العلاقة والشريكة في تقديم الخدمات التربوية والصحية والنفسية والاجتماعية لذوي الإعاقة وأسرهم في ضوء القوانين والتشريعات ، ومن هنا جاءت فكرة وضع معايير تقييميه لمدى الالتزام بهذه القوانين من خلال مجموعة من المعايير التقييمية.(عطيات ،٢٠١٤)

ومما يجدر ذكره هنا بان إدارات مؤسسات التربية الخاصة من شأنها أن تلعب دورا هاما في عملية تفعيل القوانين والتشريعات في مجال الإعاقة من خلال ما نصت علية المعايير والأسس العالمية التي أوردها مجلس الأطفال غير العاديين(CEC) وغيرها من الجهات ذات السلطة والتي تسعى الى النهوض بمستوى التشريع في ميدان التربية الخاصة، فمن الضرورة بمكان أن تمتلك إدارات مؤسسات التربية الخاصة والتأهيل المعرفة بالقوانين والتشريعات النافذة والمتعلقة بذوي الإعاقة وآليات تطبيق هذه القوانين فعليا في الميدان (صديق ،٢٠٠٥)

لقد جاءت أهداف برامج وخدمات التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية منسجمة ومستمده من الأهداف العامة للتربية الخاصة بشكل عام، والتي تسعى في الى الارتقاء بمستوى أداء الفرد المعوق واستغلال طاقاته وامكاناته واعداده للعيش المستقل في مجتمعه.

ومن هنا فقد هدفت خدمات التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية إلى تقديم الخدمات التربوية والتعليمية والتأهيلية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف فئاتهم، وفقاً لما تقتضي طبيعة إمكاناتهم وقدراتهم من خلال الخطط التربوية والبرامج الخاصة، التي يتم اعدادها في ضوء نتائج الاختبارات التشخيصية التي خضعوا لها. ومن الممكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الكشف عن الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديد أماكن وجودهم ليسهل توفير خدمات التربوية الخاصة لهم، والعمل على تحديد الاحتياجات التربوية والتأهيلية لكل طفل. وكذلك توفير الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية لمساعدتهم على التكيف في المجتمع الذي يعيشون فيه تكيفاً يشعرهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات تجاه مجتمعهم. مع الحرص على تعديل الاتجاهات التربوية الخاطئة لأسر هؤلاء الأطفال عن طريق توجيه وتوعية الأسرة وإيجاد مناخ ملائم للتعاون الدائم بين البيت والمدرسة مما يقود إلى تكيف اجتماعي ينسجم مع قواعد السلوك الاجتماعية والمواقف المختلفة على أساس من الإيجابية والثقة بالنفس. وتعزيز فرص الاستفادة من نتائج البحث العلمي في تطوير برامج وخدمات التربية الخاصة،

ونشر الوعي المجتمعي حول الاعاقة، وطرق التغلب عليها أو الحد منها. بالتزامن مع تهيئة بيئة المدارس لتلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً لما يتطلبه ذلك من إجراء بعض التعديلات البيئية الضرورية. (وزارة التعليم، ٢٠٠٤)

مشكلة الدراسة:

شهدت المملكة العربية السعودية انفتاحاً كبيراً ومبكراً في مجال الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة تمثل في مجالات عدة منها توفير أماكن الرعاية المناسبة لهم من مراكز وصفوف خاصة ملحقة بالمدارس العادية، وغرف مصادر، و كوادر مؤهلة من المعلمين و الاختصاصيين القادرين على التعامل مع خصائص كل فئة من ذوي الاحتياجات الخاصة، و توفير المستلزمات المختلفة من أجهزة و أدوات تساعدهم لتحقيق أعلى مستوى من الأهداف، و لضمان جودة الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة قامت المملكة العربية السعودية بوضع القواعد و التشريعات التنظيمية لمعاهد و برامج التربية الخاصة في ١٤٢٢/٤/٥ و التي تتضمن المعايير الرئيسية التي ينبغي على المؤسسات المعنية بتقديم الخدمة لهذه الفئة من المجتمع مراعاتها و الالتزام بها لتكون فعالة في تقديم الخدمات التربوية و العلاجية بالمستوى المرجو منها، وبما أن القواعد التنظيمية و التشريعية وُجدت ليتم تطبيقها و تفعيلها و ليس تجاوزها و إهمالها، إلا أنه منذ ذلك التاريخ إلى اليوم وعلى مدار عقد ونصف تقريبا لم يتم التحقق إلا نادراً من مدى التزام هذه المؤسسات بتلك القواعد التنظيمية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضح واقع التزام مؤسسات التربية الخاصة والتأهيل ومدارس الدمج بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة وأثر ذلك على طبيعة الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة في محافظة المجمعة. وبشكل أكثر تحديداً سعت الدراسة الحالية الى الاجابة على التساؤلات الآتية:

السؤال الأول: ما مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة؟

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة من وجهة نظر العاملين فيها وفقا لمتغيرات (الجنس، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة، المؤهل الأكاديمي، نوع المؤسسة)

السؤال الثالث: ما أثر مستوى الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم مدى التزام المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة لحل تلك المشاكل التي تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية والتي تؤثر سلباً على جودة الخدمات، وبشكل أكثر دقة تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

١. التعرف على واقع مؤسسات التربية الخاصة بأنواعها في ضوء معايير القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة.

٢. التعرف على مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة على جودة الخدمات المقدمة من خلالها في ضوء عدد من المتغيرات.

٣. التعرف على أثر الالتزام بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة على جودة الخدمات المقدمة من خلالها.

٤. الكشف عن أهم العوامل التي تعيق التزام معاهد وبرامج التربية الخاصة بالقواعد التنظيمية.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تبرز أهمية الدراسة الحالية في ندرة الدراسات التي تتعلق بتقييم مدى التزام مؤسسات التربية الخاصة والتأهيل ومدارس الدمج بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة منذ صدورها عام٢٠٠١ وحتى الآن، يجعل لهذه الدراسة أهمية خاصة تبرر بقوة تطبيقها وسد حاجة صانعي القرار للمعلومات والتوصيات التي توفرها هذه الدراسة، بالإضافة الى رفد المكتبة العربية وميدان التربية الخاصة بدراسة تعزز البحث في مجال القوانين والتشريعات في التربية الخاصة.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية من خلال ما ستقدمه نتائج هذه الدراسة من بيانات تسهم في معرفة واقع خدمات التربية الخاصة وجودتها وما يترتب على ذلك من إجراءات وقرارات ينبغي اتخاذها فيما يتعلق بجوانب القصور في تطبيق تلك القواعد، ومن جانب آخر تسعى هذه الدراسة إلى تقصي العوامل التي تحول دون التطبيق المثالي للقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة. وكذلك وضع وتنفيذ البرامج التدريبية والارشادية للمعلمين ومساعدتهم على تعزيز التزامهم بالقواعد التنظيمية في بيئة عملهم

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على:

١-**الحدود المكانية:** سيتم تطبيق الدراسة على جميع العاملين في مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة.

٢-**الحدود الزمانية:** ستطبق الدراسة في الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧

التعريفات الإجرائية:

- القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة:

يعرف الباحث القواعد التنظيمية إجرائياً بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات المنظمة للعمل بها في مركز التأهيل الشامل وبرامج التربية الخاصة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة المجمعة والصادرة من الأمانة العامة للتربية الخاصة بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية بقرار وزاري.

- برامج التربية الخاصة:

هي برامج ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة المقدمة في المدارس العادية أو الملحقة بمعاهد وبرامج التربية الخاصة. (وزارة التعليم،٢٠٠١)

- معاهد التربية الخاصة:

هـي مـدارس داخليـة أو نهاريـة تخـدم ذوي الاحتياجـات التربويـة الخاصـة فقـط. (وزارة التعليم ،٢٠٠١)

- **خدمات التربية الخاصة:**

هي مجموعة البرامج والخطط والاستراتيجيات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة بالأطفال غير العاديين، وتشتمل على طرائق تدريس وأدوات وتجهيزات ومعدات خاصة، بالإضافة إلى خدمات مساندة. (وزارة التعليم ،٢٠٠١)

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم الأنظمة والقوانين والتشريعات:

لابد بداية من إيضاح المقصود بمفهوم الأنظمة والقوانين والتشريعات فالنظام اصطلاحا يقصد فيه: مجموعة الأحكام والقواعد والقوانين المتناسقة التي اصطلح عليها شعب ما لتنفيذها لتنظيم حياتهم. اما القانون فهو: مجموعة من القواعد والأحكام يتّبعها النّاسُ في علاقاتهم المختلفة وتنفّذها الدّولةُ أو الدول بواسطة المحاكم (مجمع اللغة العربية ،٢٠١٠)

لقد لعبت القوانين دورا هاما في تاريخ التربية الخاصة، بل اننا نجد في الواقع أن الكثير من جوانب التطور في اشباع الحاجات التربوية للأطفال والمراهقين يمكن عزوها الى تلك القوانين التي قد ألزمت الدول ومؤسساتها بان تقوم بتضمين الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار نسق التعليم العام. وتعد التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح التنظيمية الموجودة حاليا، انما هي حصيلة عقود من التاريخ التشريعي. (Hallhan & Kaufman,2011)

وانطلاقاً من ضرورة وجود القوانين والتشريعات لتنظيم حياة الافراد من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية للأفراد العاديين، كان لابد من وضع مجموعة من الأسس القانونية والتشريعية التي من شأنها ان تنظم حياة الافراد من ذوي الإعاقة ليتضح من خلال هذه الأنظمة واللوائح القانونية الحقوق والواجبات الخاصة بهذه الفئة من المواطنين وعلى كافة الأصعدة ولا سيما تلك القضايا الت على تماس مباشر مع حياة الفرد المعوق كالقضايا المتعلقة بالبعد التربوي والصحي وتنظيم بيئات العمل الخاصة بهم (Pang,2009)

وبما أن نسبة انتشار الإعاقة في المجتمع تقدر ما بين (٣ – ١٢%) من مجموع عدد السكان (الخطيب وأخرون ،٢٠١٣)، كان ذلك حافزاً بأن تولي العديد من المجتمعات اهتماما

كبيرا بحقوق هذه الشريحة من أبناء المجتمع وبتحقيق افضل مستوى معيشي ممكن بالنسبة اليهم ولتحقيق نوعية حياة جيدة بالنسبة اليهم ، الامر الذي يستدعي اصدار القوانين والتشريعات المتفقة مع مبادئ حقوق الانسان في ظل جو من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين افراد المجتمع ، والبعيدة عن التمييز، ومن هذا المنطلق كانت النقلة النوعية في سن القوانين والتشريعات وتبني العهود والمواثيق الدولية والأممية والتطور الملحوظ في طبيعة الخدمات التعليمية والصحية والتأهيلية والاجتماعية والاقتصادية. (Batavia and Schriner,2001)

هذا وقد بدأ الاهتمام على الصعيد العربي بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالأفراد ذوي الإعاقة في بدايات عقد الثمانينات وعلى أثر توصيات العام الدولي للمعوقين في عام (١٩٨١)، والتي تلاها عقد العديد من المؤتمرات والندوات التي أكدت على ضرورة كتابة تشريعات وقوانين خاصة بالمعوقين، ومما يدلل على ذلك الاهتمام أيضاً مجموعة التوصيات الصادرة عن مؤتمر الكويت الإقليمي للمعوقين في نيسان(١٩٨١) وعن الحلقة الدراسية لرعاية المعوقين بالدول العربية الخليجية التي عقدت في البحرين في (كانون الثاني ،١٩٨١) وكذلك التوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية الخاصة برعاية المعوقين والتي عقدت في دمشق في (نيسان،١٩٨٢) وغيرها العديد من الجهود الدولية التي بذلت في هذا الاطار (الروسان ،٢٠١٤)

ومن الممكن للمتتبع لقوانين وأنظمة المعوقين في العديد من الدول التي بادرت في سن القوانين والتشريعات الخاصة بالأفراد المعوقين، أن يرى بان هذه القوانين تحمل الإدارات التربوية ومؤسسات التربية الخاصة التابعة لها، العديد من المهام من مثل مهام القياس والتشخيص وتصنيف هؤلاء الافراد وتوفير البدائل التربوية المناسبة لهم والسعي نحو دمجهم الأكاديمي والاجتماعي والمهني، وتوفير كافة الخدمات الصحية والترفيهية، بالإضافة الى المهام المتعلقة بضرورة توفير الكوادر العاملة المؤهلة من معلمين واخصائيين (الزبون ،٢٠١٥)

وانطلاقا من كون الأساس القانوني عنصرا هاما وفاعلا من أسس برامج التربية الخاصة، ولأثره الواسع في مدى إلزامية تقديم الخدمات التربوية جاءت أهمية وجود القوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح التنظيمية لضمان الزامية تقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة ، فعند استعراضنا لمسيرة اصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، نرى بأن هذه الخدمات قد اتخذت مسارا ايجابياً وجدياً في تقديمها من قبل القائمين على خدمة هذه الفئات نظراً لإلزامية القانون بتنفيذ نصوصه ومواده ووضعها في حيز التنفيذ، ومن هنا تتابعت الإجراءات وعلى مستوى الدول لتأطير هذه الخدمات بأطر قانونية تضمن

تقديمها على الشكل الأمثل مع ضمان حق المسائلة القانونية بالتشريع والتقاضي. (Olson&Platt, 2008).

وقد كان للعديد من الدول العربية كالمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، والكويت وسوريا، تجارب رائده في مجال وضع القوانين والتشريعات الخاصة بالأفراد المعوقين، والتي اتسمت بالمعاصرة ومواكبة المواثيق والعهود الدولية لتكون في ذلك في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال سواء من خلال القوانين التي أقرت على مستوى الدول ،أو على مستوى الدول العربية على الصعيد المشترك، كميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية في عام (١٩٧٤)، واستراتيجية التربية العربية عام (١٩٧٦) ، استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي(١٩٧٩) ،ميثاق العمل العربي للعمل مع المعوقين(١٩٨١).(السرطاوي ،١٩٩٣).

ومن أبرز الاعمال العربية المشتركة على صعيد التعاون المشترك في مجال الإعاقة إقرار العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة ٢٠٠٤ – ٢٠١٣ والذي اشتمل على عدة محاور كان منها محور التشريعات والذي أكد على ضرورة إصدار / تفعيل وتطوير التشريعات التي تضمن حق الشخص المعوق في الدمج الاجتماعي والمساواة مع باقي فئات المجتمع. (المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة،٢٠٠٤)

أما المملكة العربية السعودية فتعتبر من الدول العربية التي بادرت بالاهتمام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالأفراد المعوقين ،إذ نصت المادة (٢٦) من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية والصادر بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧ على التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية ، وكذلك قد نصت المادة (٢٧)على حق الضمان الاجتماعي ورعاية المعوقين من قبل الدولة بقولها(تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ ، والعجز والشيخوخة ، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي ، وتشجع المؤسسات والافراد على المشاركة في الاعمال الخيرية .(الطريقي،٢٠٠٤)

وقد كانت بدايات ظهور القوانين الخاصة بالمعوقين في المملكة العربية السعودية بشكل فعلي مع صدور أول قانون مقترح في عام ١٩٨٧م والذي أطلق عليه (قانون المعوقين) والذي استند على مجموعة من الأسس الاجتماعية والتربوية التي أكدت على مساواة المعوقين بغيرهم من أبناء المجتمع في الحقوق والواجبات وقد تضمن القانون عددا من المواد موزعة على تسعة أبواب، ضمت باب الاحكام العامة، باب الحقوق العامة، باب الوقاية وتوعية المجتمع، باب التربية والتعليم، باب التأهيل وغيرها من المواضيع ذات الصلة. (القحطاني

،٢٠٠٧)، وقد راعى هذا القانون مجموعة الإعلانات والقوانين العالمية التي كانت قد صدرت في مجال تشريعات وحقوق المعوقين(المسلط،١٩٩٢)

القواعد التنظيمية

وفي خطوة رائدة قامت بها المملكة العربية السعودية، تمثلت بوضع القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة والتي جاءت انطلاقا من استراتيجية التربية الخاصة وتحقيقا لأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية والتي نصت على أن تعليم الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي، وإيمانا من الجهات المختصة بأن المردود الذي سينجم من خلال تقديم هذه الخدمات للفئات المستهدفة لن يقتصر على تلك الفئات وحسب، بل سيحدث نقلة نوعية في العملية التربوية ويترك آثاراً إيجابية، وتجسيدا لقرار تغيير اسم الأمانة العامة للتعليم الخاص إلى الأمانة العامة للتربية الخاصة لقد تم وضع استراتيجية تربوية سعت إلى توفير جميع خدمات التربية الخاصة لجميع الطلاب ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة.(الحسين، سالم،٢٠٠٠،ص ٥)

هذا وقد صدر القرار رقم ١٦٧٤ /٢٧ عام ٢٠٠٢. متضمناً الموافقة على تطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة والتي ضمت أحد عشر باباً وهي: تعريف المصطلحات، أهداف التربية الخاصة، أسس وثوابت التربية الخاصة، الفئات الخاصة مفاهيمها وإجراءاتها ومستلزماتها، البرامج الانتقالية والتأهيل، التنظيم الإداري والفني للمعاهد والبرامج، الارتباط الفني والإداري والمالي بالجهات ذات العلاقة، القياس والتشخيص، الخطة التربوية الفردية، التقويم التربوي والمتابعة، وأخيرا باب الأحكام العامة. (وزارة التعليم، ٢٠٠٤)

وقد قامت هذه القواعد على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تمثلت فيما يلي:

- **بيئة التعلم:** إذ نصت القواعد على أن المدرسة العادية هي البيئة الطبيعية من الناحية التربوية والاجتماعية والنفسية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، مع امكانية تقديم خدمات التربية الخاصة وفقاً لنوع ودرجة الاعاقة والاحتياجات الفردية للطالب عبر أحد البدائل التربوية الأخرى. الامر الذي يحاكي مبدأ "التعليم العام او التعليم للجميع" والوارد في المبادئ التي بني عليها القانون الأمريكي العام الصادر عام ١٩٧٥م.
- **عملية التشخيص والتقييم:** اذ نصت القواعد التنظيمية على وجوب مناسبة أدوات التشخيص للطفل، وأن تشتمل على استخدام كلٍ من المقاييس الرسمية والمقاييس غير الرسمية مع عدم الاكتفاء بنتائج مقياس واحد عند تحديد أهلية الطالب لتلقي خدمات التربية الخاصة. وأن تتم

عملية القياس والتشخيص من قبل فريق متعدد التخصصات، كما يجب أن يتم جمع المعلومات من مصادر متنوعة.

- **حقوق وواجبات الوالدين/ الأسرة:** لقد أبدت القواعد التنظيمية اهتماما كبيرا فيما يتعلق بحقوق وواجبات والدي الطفل المعوق، إذ نصت هذه القواعد على وجوب قيام المؤسسة التربوية بإشعار او ابلاغ ولي أمر الطالب رسمياً عن رغبتها القيام بتشخيص وتقييم ابنه والحصول على الموافقة الخطية من قبله. وكذلك وجوب مشاركة الأسرة في كافة مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم ومتابعة الخطة التربوية الفردية

-**التدريس/ التعليم الفردي:** يجب إعداد خطة تربوية فردية لكل طالب من ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة أيا كان نوع ومكان وزمان الخدمة المطلوبة.

- **الخدمات الانتقالية:** لقد أكدت القواعد التنظيمية على ضرورة تدوين البرامج الانتقالية في الخطة التربوية الخاصة بكل طالب، موضحةً أهدافها وطبيعتها والمراحل الدراسية التي يلزم إعدادها فيها.

- **تأهيل مقدمي الخدمات:** لقد نصت القواعد التنظيمية على المؤهلات التي يجب امتلاكها من قبل العاملين في مجال التربية الخاصة، وحددت نوع التأهيل اللازم لكل اختصاصي وفقاً لمتطلبات وظيفته والواجبات المنوطة فيه. (وزارة التعليم،٢٠٠١)

وبالاطلاع على وثيقة القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة نرى بأنها جاءت لتحاكي المعايير العالمية في ضمان جودة خدمات التربية الخاصة وجودة مخرجاتها التي إذا ما طبقت والتزم بها على أرض الواقع في ميدان التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية من شأن ذلك أن يحقق قفزة نوعية في طبيعة هذه الخدمات وشموليتها وينهض بقطاع خدمات التربية الخاصة لتصبح في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال.

الدراسات السابقة

في دراسة اجراها الصوفي (١٩٨٩) هدفت إلى القيام بمسح لخدمات وبرامج وتشريعات ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، والجهات المهتمة بهذه الخدمات، وقد تمثل مجتمع الدراسة من كافة المؤسسات والوزارات التي لها علاقة بخدمات الافراد ذوي الإعاقة واتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود قصور في البرامج والخدمات المقدمة للمعاقين كذلك اشارت الى وجود نقص في عدد الإخصائيين العاملين في مؤسسات المعوقين

بالإضافة الى النقص في الخبرات العملية لديهم وضرورة استحداث برامج وخدمات تأهيلية جديدة ومواكبة القوانين للقضايا المستجدة ، وتطويرها بحيث تتلاءم مع احتياجات المعاقين.

وفي الدراسة التي قام بها كل من لينس وميلر Lins & miller (2003) والتي هدفت إلى التعرف على معرفة معلمي التربية الخاصة للمرحلة الابتدائية في مدينة تايوان بقوانين التربية الخاصة، وقد تكونت العينة من (١٧٦) معلم تربية خاصة، وقد توصلت دراسة إلى أن معلمي التربية الخاصة كان لديهم قناعة بأن طلاب التربية الخاصة يحتاجون إلى مساعدة أكثر لحل مشاكلهم، وكذلك كشفت الدراسة أن معرفة المعلمين بقوانين التربية الخاصة قليلة جدا وأن البحث في مجال التربية الخاصة في مدينة تايوان نادر جدا.

في دراسة بترسون Patterson (2005) التي هدفت إلى التعرف على مدى معرفة معلمي التعليم العام ومعلمي التربية الخاصة بقانون التربية لكل الأطفال المعوقين (IDEA)وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معلمي التعليم العام كان لديهم معرفة بسيطة بقوانين وتشريعات التربية الخاصة بعكس معلمي التربية الخاصة الذين كان لديهم معرفة كافية، وكما توصلت الدراسة إلى أن معلمي التربية الخاصة ومعلمي التعليم العام استطاعوا أن يقدموا الخدمات الضرورية ليس فقط للطلبة ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة ولكن أيضا لأقرانهم العاديين.

أما القحطاني (٢٠٠٧) فقد قام بدراسة هدفت إلى الكشف عن مدى معرفة والتزام العاملين ببرامج ومعاهد التربية الفكرية بالقواعد التنظيمية المتعلقة بالخطة التربوية الفردية في مدينة الرياض، ومعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مدى المعرفة والالتزام بالقواعد التنظيمية المتعلقة بالخطة التربوية الفردية باختلاف متغيرات الدراسة (العمر، الخبرة العملية، المؤهل العلمي، الوظيفة، مكان العمل)، وتحديد العوامل التي قد تحد من المعرفة والالتزام بالقواعد التنظيمية المتعلقة بالخطة التربوية الفردية من وجهة نظر العاملين ببرامج ومعاهد التربية الفكرية، وقد تكونت عينة الدراسة من العاملين في برامج ومعاهد التربية الفكرية في مدينة الرياض والبالغ عددهم (٥٦٧)، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة تعزى لمتغيري المؤهل الاكاديمي لصالح حاملي درجة البكالوريوس والوظيفة ، لصالح معلمي التربية الخاصة ،أما فيما يتعلق بالفروق في استجابات أفراد الدراسة حول مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية المتعلقة بالخطة التربوية الفردية، فقد كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة

إحصائية تعزى إلى اختلاف متغيرات الدراسة (العمر، المؤهل الدراسي، الخبرة التدريسية، الوظيفة، مكان العمل).

وفي دراسة أجراها السريع (٢٠١٤) هدفت الى تقييم البرامج والخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة العقلية واضطراب التوحد في ضوء معايير الجودة الأردنية، واشتملت عينة الدراسة على (١٦٠) مؤسسة ومركزا. وقد تمثلت أدوات الدراسة بمعايير الاعتماد الخاص لمؤسسات وبرامج الإعاقة العقلية، ومعايير الاعتماد الخاص لمؤسسات وبرامج اضطراب التوحد، وأشارت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالإعاقة العقلية أن هناك بُعداً واحداً كان ذا مستوى فاعلية مرتفع وهو: "بُعد البرامج والخدمات" وبمتوسط حسابي (٠.٧٥). في حين أن هناك ثلاثة أبعاد كانت ذات مستوى فاعلية متوسطة وهي على التوالي: بُعد "البيئة التعليمية" وبُعد "التقييم"، وبُعد "الإدارة والعاملين. كما أظهرت النتائج فيما يتعلق باضطراب التوحد أن هناك بُعدا واحداً كان ذا مستوى فاعلية مرتفع وهو: بُعد "الخدمات والبرامج" بمتوسط (٠.٦٨). في حين كان هناك ثلاثة أبعاد ذات مستوى فاعلية متوسطة، وهي على التوالي: وبُعد "البيئة التعليمية"، وبُعد "الإدارة والعاملين".

أما الدراسة التي أعدها أبو نيان (٢٠١٤) والتي هدفت الى ابراز دور قانون التربية الخاصة في مستوى الخدمات التربوية والخدمات المساندة للطلبة من ذوي الإعاقة، وذلك بمقارنة خدمات التربية الخاصة في بعض الدول كالولايات المتحدة الأميركية والصين وألمانيا ، مع ذكر البحث لأوضاع التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية وقد أشارت نتائج الدراسة الى وجود أوجه التشابه بين الدول عينة الدراسة من خلال ، وجود سلم للبدائل التربوية للطلبة من ذوي الإعاقة ، سعي هذه الدول بشكل جدي لإصدار القوانين والتشريعات وتطويرها ، أما أوجه الاختلاف فقد تمثلت بوجود فروق ما بين النظرية والتطبيق في الصين ، وأشارت النتائج أيضا الى وجود فروق في تطبيق برنامج الدمج من قبل الصين وألمانيا والسعودية لصالح الولايات المتحدة الأميركية ، وكذلك اشارت النتائج الى وجود فروق ما بين مستوى الاهتمام بخدمات التربية الخاصة ومستوى الخدمات المساندة ، لصالح خدمات التربية الخاصة ، بينما كان الاهتمام في المملكة العربية السعودية موازيا نوعا ما لكلا نمطي الخدمة ،وكذلك أشارت نتائج الدراسة ايضاً الى ان طابع الخدمات في كل من المانيا والصين يتخذ طابع التسهيلات والدعم ، بينما في المملكة العربية السعودية فيتم تقديم خدمات تربية خاصة فعلية. (أبو نيان ،٢٠١٤).

وفي دراسة أجرتها هينسل Hensel(2015) هدفت الى معرفة ما يتوجب على الدولة القيام به. تجاه المدارس ومؤسسات التربية الخاصة لضمان تلبية جميع المعايير الواجب توافرها من حيث الالتزام بقوانين التربية والصحة والسلامة المعمول بها في مدارس التربية الخاصة،

وتوظيف المعلمين على درجة البكالوريوس فما فوق من مؤسسة معترف بها، مع شريطة ان تكون هذه المؤسسات معتمدة، أو ان تسعى الى تحقيق الاعتماد، في غضون ثلاث سنوات من المشاركة في البرنامج ولا يحق لهم التمييز فيما يتعلق بالعرق أو اللون، كما أنها يجب أن تقدم دليلا على ألا يقل عن ٧٠٪ من طلبتها قد انجزوا اهداف الخطة التربوية الفردية. أن تسجل المدرسة نسبة حضور بين طلبتها لا تقل عن ٩٠٪. أن تظهر الاستطلاعات ان نسبة المشاركة الوالدية تتجاوز ٧٠% من مجموع اسر الطلبة ومفتش الدولة لديه السلطة لإنهاء مشاركة أي مؤسسة تربية خاصة لا تتوافق مع هذه المتطلبات. (Hensel,2015)

التعليق على الدراسات السابقة:

وبالنظر الى الدراسات السابقة يتضح بان الدارسات السابقة بالمجمل بحثت في القوانين والتشريعات الخاصة بالأفراد ذوي الإعاقة بشكل عام ولم تستهدف أي من هذه الدراسات القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية الا تلك الدراسة التي قام بها القحطاني (٢٠٠٧) والتي بحثت في مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية المتعلقة بإعداد الخطط التربوية الفردية في معاهد التربية الفكرية .بينما الدراسة الحالية بحثت بمدى التزام مؤسسات التربية الخاصة بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة واثر على طبيعة خدماتها المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة .

الطريقة والإجراءات

سيتم تحت هذا العنوان استعراض إجراءات الدراسة من حيث: منهج الدراسة وإجراءاتها وعينة الدراسة ومتغيراتها، وأدواتها التي سيتم من خلالها جمع البيانات، ثم طريقة المعالجة الإحصائية لها.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي المسحي؛ والمنهج النوعي؛ اذ اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي للإجابة على السؤالين الأول والثاني الذي يسعى

الباحث من خلالهما إلى التعرف على مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، وإيجاد الفروق في هذا الالتزام في ضوء عدد من المتغيرات. وللإجابة على السؤال الثالث حول أثر الالتزام بالقواعد التنظيمية على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة في محافظة المجمعة من وجهة نظر العاملين في هذه المؤسسات. اتبع الباحث المنهج النوعي من خلال المجموعات المركزة focus group.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الحالية من (٦٧) فردا من العاملين في المراكز وبرامج التربية الخاصة الملحقة بالمدارس العادية في محافظة المجمعة والتي تتضمن معلمي التربية الخاصة والأخصائيين والمدراء، حيثُ تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم كذلك ايضاح فقرات الاستبانة لهم والإجابة على استفساراتهم. والجدول رقم (١) يوضح افراد عينة الدراسة.

الجدول رقم (١) افراد عينة الدراسة

	المكان التعليمي	مدير	معلم	اخصائيين	أخرى	العدد الكلي
١	معهد تربية خاصة	١	٩	٢	٠	١٢
٢	مركز تأهيل شامل	١	٨	٦	١٠	٢٥
٣	برنامج تربية خاصة ملحق بالمدرسة العادية	٣	١٥	٥	٧	٣٠
	المجموع	٥	٣٢	١٣	١٧	٦٧

أدوات الدراسة:

لقد لجا الباحث خلال الدراسة الحالية الى استخدام اداتين لغايات جمع البيانات الخاصة بالدراسة وتمثلت هذه الأدوات بما يلي:

الأداة رقم (١)

تتمثل الأداة الأولى من أدوات الدراسة باستبانة تم اعدادها من قبل الباحث بهدف تحقيق أغراض الدراسة، وقد اتبع الباحث الخطوات الآتيه في بناء الاداة:

أولاً: قام الباحث بالاطلاع على القواعد التنظيمية وفقراتها وما نصت عليه من تعليمات وأنظمة وتحليلها وكذلك تم الاطلاع على الأدب السابق المرتبط بموضوع الدراسة الحالية، وصولا الى وضع الأبعاد والفقرات التي من شأنها أن تساعد في قياس مدى الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية ضمن معاهد وبرامج التربية الخاصة

ثانياً: تم التوصل إلى اعداد أداة مكونة (٤٥) فقرة موزعة على (٣) أبعاد شكلت الأداة بصورتها الأولية.

ثالثاً: تم عرض الاداة بصورتها الأولية على (١٠) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في ميدان التربية الخاصة، وقد تباينت آراء المحكمين ما بين، حذف بعض الفقرات، او تعديلها، او اضافة فقرات جديده.

رابعاً: تم إجراء التعديلات الموصي بها من قبل المحكمين، سواء بالإضافة او الحذف او التعديل وأصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من(٤٠) فقرة موزعة على (٣) أبعاد يقابلها سلم تقديري مكون من خمس درجات هي: موافق بشدة، موافق، غير متأكد، غير أوافق، غير موافق بشدة.

والجدول (٢) يوضح ابعاد الأداة وعدد فقرات كل بعد بصورتها النهائية.

	البعد	عدد الفقرات
١	مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية	١٠
٢	مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	٢٠
٣	الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	١٠
	المجموع	٤٠

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقتين هي:

١- **صدق المحتوى:** من خلال عرضها على عدد من الأساتذة المختصين في مجال التربية الخاصة والقياس النفسي والعاملين في الميدان لمعرفة آرائهم من حيث شموليتها وملاءمتها للغرض الذي أعدت من أجله واستخراج نسب الاتفاق بين المحكمين.

٢-**صدق البناء:** تم إيجاد صدق الاستبانة بحساب معامل ارتباط بيرسون بين علامات العينة الاستطلاعية للدراسة في كل مجال من مجالاتها مع العلامة الكلية.

ثبات الأداة:

تم استخراج دلالات ثبات أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، الأداة رقم (٢)

تمثلت الأداة الثانية من أدوات الدراسة الحالية بمجموعات النقاش المركزة (Focus Group)، كتقنية قادرة على الإسهام في اثراء البيانات التي تم التوصل اليها واستيضاح بعض جوانب الموضوع المطروح وتشخيصه بالعمق الذي لا توفره الاستمارة(الاستبيان). وهو الأمر الذي يساعد في تعميق الإطار النظري والتوصيات التي تأمل الدراسة بإضافتها.

وتعتبر مجموعات النقاش المركزة (FocusGroup)، أداة من ادوات البحث العلمي، تستخدم بهدف جمع معلومات حول موضوع محدد، وتتكون من مجموعة منتخبة وذات اهتمامات مشتركة، يتراوح عدد أفرادها من(٥ –١٠) أفراد، يتم دعوتهم للمشاركة في حلقة نقاش حول الموضوع المحدد، ويتم خلال الحلقة مجموعة من التفاعلات بين جميع المشاركين، تحت قيادة باحث يقوم بتنظيم التفاعل والنقاش الذي يتم حول الموضوع محل النقاش من أجل التوصل إلى مجموعة من التصورات، أو الإدراكات، أو الاتفاقات الجماعية، حول هذا الموضوع وتستمر هذه الحلقة النقاشية لمدة تتراوح من (٦٠–١٠٠) دقيقة. (ملحم ،٢٠١٠)

هذا وقد أثبتت مجموعات النقاش المركزة (Focus Group) نجاحها في فهم محتوى مواقف افراد العينات والاسباب التي تكمن وراء ما يشعرون به، وبعكس من البحوث الكمية التقليدية تركز هذه المنهجية على فهم مواقف الافراد بدلاً من قياسها. وتعتمد مجموعات النقاش المركزة (Focus Group) لكونها أسلوباً للفهم على عملية التفاعل التي تتم بين المشاركين والذي يعتبر العامل الأهم في هذه المنهجية، فهو يسلط الضوء على وجهات نظرهم اتجاه قضية ما، وهذه المشاعر والمواقف من الممكن ان تكون مستقلة جزئياً عن الفئة الاجتماعية التي تنتمي اليها مجموعات النقاش المركزة (Focus Group) ولا يمكن الكشف عنها الا عبر المجموعات الاجتماعية والتفاعل بين الافراد في الجماعات البؤرية. (المنيزل والعتوم ،٢٠١٦)

وقد تم تشكيل المجموعة البؤرية بعد الانتهاء من التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة التي تم توجيها لمجتمع الدراسة، من العاملين في برامج ومعاهد التربية الخاصة اذ تم تشكيل مجموعة مكونة من (١٠) افراد من افراد عينة الدراسة تم اختيارهم بطريقة قصدية بالاستناد على الدرجات

التي حققوها على أداة الدراسة، وبحسب متغير الوظيفة وكان توزيع افراد المجموعة المركزة كالتالي، (٢ مدراء)، و (٥ معلمين)، و(٢ اخصائيين)، و(١ فئات أخرى). اذ تم اختيار ذوي اعلى خمس درجات، والتي كان متوسطها (١٧٢) درجه، وادنى خمس درجات تم تحصيلها من قبل افراد عينة الدراسة عند استجابتهم على اداة الدراسة الأولى والتي كان متوسطها (١٣٨) درجه بالإضافة الى وجود ميسر ((Facilitator وقد قام الباحث بهذا الدور من خلال ما قام به من إيضاح للأسئلة موضوع النقاش وهدفها، وكذلك هنالك المسجل (Recorder) وهو من قام بتوثيق آراء واستجابات افراد المجموعة خلال النقاش.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل:

مدى الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة من وجهة نظر العاملين فيها، والتي تم قياسها كمياً من خلال أداة الدراسة.

- المتغير التابع:

مستوى الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة في مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة من وجهة نظر العاملين فيها.

المعيار الإحصائي لاحتساب الدرجات على أداة الدراسة:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، الى حد ما، غير أوافق، غير موافق بشدة) وهي تمثل رقمياً (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج: (اقل من ١.٨= مستوى قليل جدا)، (١.٨-اقل من ٢.٦= مستوى قليل)، (٢.٦-اقل من ٣.٤= مستوى متوسط)، (٣.٤-اقل من ٤.٢= مستوى مرتفع)، (٤.٢-٥ = مستوى مرتفع جداً).

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن السؤال الأول، تمّ احتساب المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة، لاستجابات افراد عينة الدراسة وفقا لكل بُعد من أبعاد الدراسة. وللإجابة عن السؤال الثاني، تم

اجراء اختبار تحليل التباين المتعدد للكشف عن الفروق في مستويات الالتزام بالقواعد التنظيمية وفقا لمتغيرات الدراسة (المؤهل الأكاديمي، سنوات الخبرة، جنس المعلم، الوظيفة، نوع المؤسسة) وللكشف لصالح من تعود الفروق وفقا للمتغيرات المختلفة في المجموعات غير المتساوية تم استخدام اختبار شافية للمقارنات البعدية. وللإجابة عن السؤال الثالث فقد اتبع الباحث المنهج النوعي اذ تم اختيار أصحاب أعلى خمسة استجابات وأصحاب أدنى خمسة استجابات وتم التعامل معهم كمجموعة مركزه focus group وطرح أسئلة محددة تتعلق بأثر الالتزام بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة على جودة الخدمات المقدمة من خلالها. ومن ثم تحليل استجابات افراد المجموعة

ثانياً: الخطوات الإجرائية للدراسة:

١- قام الباحث بإعداد أداة الدراسة وهي عبارة عن استبانة لتحقيق أغراض الدراسة.
٢- تم عرض الأداة على عدد من المحكمين لأبداء رأيهم فيها وإجراء التعديلات اللازمة لها.
٣- تم استصدار وثيقة السماح الأخلاقي من قبل لجنة اخلاقيات البحث العلمي في الجامعة.
٤- تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية لحساب صدقها وثباتها، وتصبح في صورتها النهائية صالحة للتطبيق.
٥- تم تطبيق الأداة على عينة الدراسة الأساسية من مقدمي الرعاية ومدراء مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة. وإلى جانب أداة الدراسة تمّ الاعتماد على " مجموعات النقاش المركز FocusGroup، كتقنية قادرة على الإسهام في اغناء المعلومات واستيضاح بعض جوانب الموضوع المطروح وتشخيصه بالعمق الذي لا توفره الاداة(الاستبيان). وهو الأمر الذي يساعد في تعميق الإطار النظري والتوصيات التي تأمل الدراسة بإضافتها.
٦- تم جدولة البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة، ثم رصد الدرجات وتحليلها احصائيا.
٧- تم استخلاص النتائج وتفسيرها ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، ثم وضع التوصيات وفقاً لنتائج الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:" ما مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة؟ "

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الالتزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية على أبعاد المقياس والدرجة الكلية للمقياس

الرقم	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الالتزام
١	مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية	3.89	.45	مرتفع
٢	مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	3.93	.45	مرتفع
٣	الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	3.90	.58	مرتفع
	المتوسط الكلي	3.91	0.48	مرتفع

يبين الجدول (٣) أن مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة جاء للدرجة الكلية للمقياس بمتوسط حسابي (٣.٩) وبدرجة مرتفعة، في حين جاء البعد (مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية) بالرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٣.٩٣) وبدرجة مرتفعة، تلاه بعد (الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) بمتوسط حسابي (٣.٩٠) وبدرجة مرتفعة، وجاء بالمرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي بعد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية) وبدرجة مرتفعة.

وتاليا تفصيل لأبعاد المقياس

أولا: بعد مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية

الجدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية على بعد مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية مرتبة تنازليا

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	مدى الالتزام
٥	١	امتلك المعرفة بأهمية التعاون والتنسيق بين أعضاء فريق العمل لضمان تنفيذ القواعد التنظيمية	4.15	0.783	مرتفع
١	٢	امتلك المعرفة بالمفاهيم التربوية العامة الواردة بالقواعد التنظيمية.	4.06	0.756	مرتفع
٤	٣	امتلك المعرفة بأن تطبيق ما ورد بالقواعد التنظيمية يتوقف على توفير الموارد المادية والبشرية.	4.04	.747	مرتفع
٢	٤	أدرك الأهداف الكامنة من وراء وضع القواعد التنظيمية	3.97	0.717	مرتفع
٣	٥	امتلك المعرفة بالقوانين والتعليمات المنصوص عليها في القواعد التنظيمية	3.97	.758	مرتفع
٧	٦	تتوائم القواعد التنظيمية مع الأسس والثوابت العامة المرتبطة بميدان التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية	3.91	.830	مرتفع
٦	٧	تتبنق القواعد التنظيمية من اهداف التربية الخاصة	3.81	.783	مرتفع
٩	٨	شملت القواعد التنظيمية بتعليماتها كافة مراحل خدمات التربية الخاصة	3.76	.906	مرتفع
١٠	٩	القواعد التنظيمية وزعت مهام كل عنصر من عناصر العملية التربوية على نحو ملائم وواضح يحدد واجبات كل منهم.	3.70	.9214	مرتفع
٨	١٠	تواكب التطور في الاتجاهات التربوية المعاصرة	3.51	0.96	مرتفع

يبين الجدول (٤) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات بعد مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية من مقياس ما مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٥١ و ٤.١٥) حيث جاءت الفقرة (امتلك المعرفة بأهمية التعاون والتنسيق بين أعضاء فريق العمل لضمان تنفيذ القواعد التنظيمية) بأعلى متوسط حسابي و بالرتبة الأولى (٤.١٥) و بدرجة مرتفعة ، في حين جاءت الفقرة (تواكب القواعد التنظيمية التطور السريع في الاتجاهات التربوية المعاصرة لرعاية ذوي الإعاقة) بالرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي (٣.٥١) و بدرجة مرتفعة.

ثانيا: بعد مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية على بعد مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية مرتبة تنازليا

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الالتزام
١٠	١	التـزم بتطبيـق الخطـة التربويـة الفرديـة وفقـا للقواعـد التنظيمية	4.12	.729	مرتفع
٤	٢	التـزم بالواجبـات المناطـة بـي وفقـا للخطـة الزمنيـة المتوافقة مع القواعد التنظيمية	4.07	.765	مرتفع
٨	٣	تلتـزم المؤسسـة (مركـز، معهـد، برنـامج) بـالتنظيم الإداري والفني وفقا للقواعد التنظيمية.	4.07	.724	مرتفع
٥	٤	التزم بشروط قبول الطلبة الواردة بالقواعد التنظيمية	4.01	.807	مرتفع
١٤	٥	تلتزم المؤسسة (مركز، معهد، برنامج) بالتزاماتها تجاه المجتمع	4.01	.769	مرتفع
١٦	٦	تلتزم المؤسسة (مركز، معهد، برنامج) بتنفيذ البرامج التوعوية والمناشط	4.01	.663	مرتفع
١٧	٧	تلتـزم المؤسسـة (مركـز، معهـد، برنـامج) بـإجراءات القياس والتشخيص المتبعة مع فئات التربية الخاصة وفقا للقواعد التنظيمية.	4.00	.816	مرتفع
١٣	٨	تلتـزم المؤسسـة (مركـز، معهـد، برنـامج) بارتباطهـا بإدارات التعليم	3.99	.807	مرتفع
١	٩	لدي التزام بتطبيق القواعد التنظيمية بشكل عام	3.970	.6957	مرتفع
١٨	١٠	تلتـزم المؤسسـة (مركـز، معهـد، برنـامج) بـإجراءات وأسـاليب التقـويم التربـوي والمتابعـة المتبعـة مـع فئـات التربية الخاصة وفقا للقواعد التنظيمية	3.97	.696	مرتفع
٢	١١	لـدي التـزام بتطبيـق القواعـد التنظيميـة المنظمـة لعملـي فقط	3.94	.851	مرتفع
١١	١٢	تلتزم المؤسسة (مركز، معهد، برنامج) بالارتباط الفني والإداري بالجهات ذات العلاقة وفقا للقواعد التنظيمية.	3.94	.936	مرتفع
١٢	١٣	تلتزم المؤسسة (مركز، معهد، برنامج) بالتزاماتها تجاه اسر الأطفال المعوقين	3.94	.776	مرتفع
١٩	١٤	تلتـزم المؤسسـة (مركـز، معهـد، برنـامج) بالنسـبة المنصوص عليها من الطلبة ذوي الإعاقة المتواجدين في المدارس العادية	3.94	.776	مرتفع
٢٠	١٥	يلتزم (مركز، معهد، برنامج) التربية الخاصة بان اليوم	3.910	.8657	مرتفع

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الالتزام
		الدراسي لا يقل عن ستة حصص يوميا بواقع (٤٥ دقيقة) لكل حصة			
٦	١٦	التزم بالشروط الواجب توافرها في المكان التعليمي وفقا للقواعد التنظيمية	3.84	.828	مرتفع
٧	١٧	يلتزم الفريق متعدد التخصصات والإدارة بالتأسيس لمهارات الانتقال في مراحل مبكرة من البرنامج	3.81	.764	مرتفع
٣	١٨	هناك مسائله في حال عدم الالتزام بتطبيق نصوص القواعد التنظيمية	3.76	.923	مرتفع
١٥	١٩	تلتزم الاسر بأداء واجباتها تجاه المؤسسة (مركز، معهد، برنامج تربية خاصة)	3.76	.971	مرتفع
٩	٢٠	التزم بالشروط الواجب توافرها في الخطة التربوية الفردية وفقا للقواعد التنظيمية	3.58	.801	مرتفع

يبين الجدول (٥) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات بعد مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية من مقياس ما مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٥٨ و ٤.١٢) حيث جاءت الفقرة (التزم بتطبيق الخطة التربوية الفردية وفقا للقواعد التنظيمية) بأعلى متوسط حسابي و بالرتبة الأولى (٤.١٢) و بدرجة مرتفعة ، في حين جاءت الفقرة (التزم بالشروط الواجب توافرها في الخطة التربوية الفردية وفقا للقواعد التنظيمية) بالرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي (٣.٥٨) و بدرجة مرتفعة.

ثالثا: بعد الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية على بعد الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية مرتبة تنازليا

الرقم	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الالتزام
١	١٠	كثرة الأعمال الملقاة على عاتق معلم التربية الخاصة	٣٠4.	.7788	مرتفعة جدا
٢	٨	غياب العلاقات التعاونية والتشاركية بين المعلمين وأسر الافراد المعوقين الملتحقين في (مركز، معهد، برنامج) التربية الخاصة	4.15	.764	مرتفع
٣	١	افتقار برامج الاعداد المهني (ما قبل التشغيل) لجانب القوانين والتشريعات الخاصة بالأفراد ذوي الإعاقة	4.04	.787	مرتفع
٤	٩	غياب التعاون والدعم من قبل الإدارة للمعلمين وكافة العاملين في (مركز، معهد، برنامج) التربية الخاصة	4.04	.806	مرتفع
٥	٢	افتقار برامج الاعداد المهني (اثناء التشغيل) لجانب القوانين والتشريعات الخاصة بالأفراد ذوي الإعاقة من خلال غياب الدورات والورش التدريبية	4.00	.739	مرتفع
٦	٣	عدم حرص (مركز، معهد، برنامج) على تنفيذ ومتابعة القواعد التنظيمية	4.00	1.015	مرتفع
٧	٧	غياب العلاقات التعاونية والتشاركية بين المعلمين وكافة العاملين في (مركز، معهد، برنامج) التربية الخاصة	3.82	.968	مرتفع
٨	٥	غياب او عدم تفعيل الإجراءات العقابية المتعلقة بعدم الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية	3.67	1.021	مرتفع
٩	٤	غياب الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المشرفة	3.66	1.008	مرتفع
١٠	٦	صعف مستوى الاعداد المهني للعاملين في (مركز، معهد، برنامج) التربية الخاصة	3.30	.954	متوسط

يبين الجدول (٦) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لفقرات بعد الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية من مقياس ما مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٣٠ و ٤.٣٠) حيث جاءت الفقرة (كثرة الأعمال الملقاة على عاتق معلم التربية الخاصة) بأعلى متوسط حسابي و بالرتبة الأولى (٤.٣٠) و بدرجة مرتفعة جدا ، في حين جاءت الفقرة (صعف مستوى الاعداد المهني للعاملين في (مركز، معهد، برنامج) التربية الخاصة) بالرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي (٣.٣٠) و بدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة من وجهة نظر العاملين فيها وفقا لمتغيرات (الجنس، العمر، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة، المؤهل الأكاديمي، نوع المؤسسة)؟

أولا: الجنس

للإجابة عن السؤال المتعلق بالجنس، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعينات المستقلة لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير الجنس والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعينات المستقلة لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية	ذكر	41	3.9610	.53707	1.688	65	.096
	أنثى	26	3.7731	.22549			
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	ذكر	41	3.9768	.46705	1.117	65	.268
	أنثى	26	3.8635	.27733			
الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	ذكر	41	3.7634	.69597	-2.488-	65	.015
	أنثى	26	4.1115	.18618			

يبين الجدول (٧) أن قيمة "ت" لبعد (مدى معرفة بالقواعد التنظيمية) بلغت (١.٦٨٨) و هي قيمة غير دالة إحصائيا أي انه لا يوجد فروق بين الذكور والاناث على بعد مدى معرفة بالقواعد التنظيمية، و بلغت قيمة "ت" لبعد (مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية) (١.١١٧) وهي قيمة غير دالة إحصائيا أي انه لا يوجد فروق بين الذكور والاناث على بعد مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية، و بلغت قيمة "ت" لبعد (الاسباب التي تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية)(-٢.٤٨٨) و هي قيمة دالة إحصائيا أي انه يوجد فروق بين الذكور والاناث على بعد الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية وجاءت الفروق لصالح الإناث.

ثانيا: العمر

للإجابة عن السؤال المتعلق بالعمر، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير العمر والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير العمر

المجالات	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية	من ٢٠ إلى ٣٠	26	3.8308	.36853
	من ٣١ إلى٣٩	31	3.8645	.50895
	أكثر من٤٠	10	4.1100	.42282
	المجموع	67	3.8881	.45009
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	من ٢٠ إلى ٣٠	26	3.9019	.35425
	من ٣١ إلى٣٩	31	3.9016	.44786
	أكثر من٤٠	10	4.1100	.38427
	المجموع	67	3.9328	.40551
الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	من ٢٠ إلى ٣٠	26	4.0115	.46332
	من ٣١ إلى٣٩	31	3.8774	.64172
	أكثر من٤٠	10	3.6700	.63078
	المجموع	67	3.8985	.57957

يبين الجدول (٨) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على جميع أبعاد مقياس المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير العمر ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم اجراء اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (٩)

تحليل التباين الاحادي لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوي الدلالة

المجال	مصدر التباين	مجمـــوع المربعات	درجات الحرية	متوســـط المربعات	قيمـــة (ف)	مسـتوي الدلالة
مـــدى المعرفـــة بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.595	2	.298	1.491	.233
	داخل المجموعات	12.775	64	.200		
	المجموع	13.370	66			
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.369	2	.184	1.126	.331
	داخل المجموعات	10.484	64	.164		
	المجموع	10.853	66			
الاسـباب التـي قـد تحـول دون الالتـزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.868	2	.434	1.304	.279
	داخل المجموعات	21.302	64	.333		
	المجموع	22.170	66			

يبين الجدول (٩) أن قيمة "ف" بلغت للأبعاد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية، و مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية، و الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) بلغت (١.٤٩١، ١.١٢٦ ،١.٣٠٤) على الترتيب، و هي قيم غير دالة إحصائيا ، أي انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية، و مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية ، والاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) تعزى لمتغير العمر.

ثالثا: الخبرة

للإجابة عن السؤال المتعلق بالخبرة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير الخبرة والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير الخبرة

المجالات	الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية	من ١ إلى ٥	35	3.7800	.46260
	من ٦ إلى٩	21	3.9048	.36807
	أكثر من ١٠	11	4.2000	.43589
	المجموع	67	3.8881	.45009

المجالات	الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	من ١ إلى ٥	35	3.8814	.49141
	من ٦ إلى٩	21	3.9643	.25256
	أكثر من ١٠	11	4.0364	.33697
	المجموع	67	3.9328	.40551
الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	من ١ إلى ٥	35	3.8886	.63235
	من ٦ إلى٩	21	4.0619	.44997
	أكثر من ١٠	11	3.6182	.55645
	المجموع	67	3.8985	.57957

يبين الجدول (١٠) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على جميع أبعاد مقياس المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير الخبرة ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم اجراء اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (١١)

تحليل التباين الاحادي لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوي الدلالة
مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	1.485	2	.742	3.998	.023
	داخل المجموعات	11.886	64	.186		
	المجموع	13.370	66			
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.231	2	.116	.696	.502
	داخل المجموعات	10.622	64	.166		
	المجموع	10.853	66			
الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	1.429	2	.714	2.204	.119
	داخل المجموعات	20.741	64	.324		
	المجموع	22.170	66			

يبين الجدول (١١) أن قيمة "ف" بلغت لبعد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية) (٣.٩٩٨) وهي قيمة دالة إحصائيا أي انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى معرفة القواعد التنظيمية تعزى لمتغير الخبرة. بلغت قيمة "ف" لبعدي (مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية، والاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) بلغت (٠.٦٩٦، ٢.٢٠٤) على

الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيا، أي انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد (مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية، والاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) تعزى لمتغير الخبرة. ولمعرفة لمن تعود الفروق في بعد مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية تم اجراء اختبار شافية للمقارنات البعدية كمنا يبينه الجدول التالي:

الجدول (١٢)

المقارنات البعدية (شافيه) لبعد المعرفة بالقواعد التنظيمية تبعا لمتغير الخبرة

الخبرة	الخبرة	الفروق بين المتوسط	مستوى الدلالة
١ إلى ٥	٦ إلى ٩	-.12476-	.580
	أكثر من ١٠	-.42000-*	.024
٦ إلى ٩	أكثر من ١٠	-.29524-	.192

يبين الجدول (١٢) وجود فروق في بعد المعرفة بالقواعد التنظيمية تبعا لمتغير الخبرة بين الخبرة (١ إلى ٥) والخبرة (الأكثر من ١٠) وجاءت الفروق لصالح الخبرة الأكثر من ١٠ سنوات أي أن لديهم القدرة الاكبر على المعرفة بالقواعد التنظيمية، وعدم وجود فروق بين باقي مستويات الخبرة.

رابعا: الوظيفة

للإجابة عن السؤال المتعلق بالوظيفة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير الوظيفة والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير الوظيفة

المجالات	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مـــدى المعرفـــة بالقواعـــد التنظيمية	مدير	5	4.0600	.55946
	معلم	32	3.8688	.30737
	اخصائي نفسي	9	3.7667	.45000
	اخصائي نطق	4	4.1000	.77889
	أخرى	17	3.8882	.57433
	المجموع	67	3.8881	.45009
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	مدير	5	4.1000	.41833
	معلم	32	3.9641	.27773
	اخصائي نفسي	9	3.9333	.16394
	اخصائي نطق	4	3.9375	.64984
	أخرى	17	3.8235	.60754
	المجموع	67	3.9328	.40551
الاسـباب التـي قـد تحـول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	مدير	5	3.5200	.72938
	معلم	32	4.0313	.40356
	اخصائي نفسي	9	3.7889	.56224
	اخصائي نطق	4	3.7000	.93808
	أخرى	17	3.8647	.71845
	المجموع	67	3.8985	.57957

يبين الجدول (١٣) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على جميع أبعاد مقياس المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير الوظيفة ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم اجراء اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (١٤)

تحليل التباين الاحادي لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير الوظيفة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوي الدلالة
مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.472	4	.118	.567	.687
	داخل المجموعات	12.898	62	.208		
	المجموع	13.370	66			
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.374	4	.094	.553	.697
	داخل المجموعات	10.479	62	.169		
	المجموع	10.853	66			
الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	1.565	4	.391	1.178	.329
	داخل المجموعات	20.604	62	.332		
	المجموع	22.170	66			

يبين الجدول (١٤) أن قيمة "ف" بلغت للأبعاد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية، و مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية، و الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) بلغت (٠.٥٦٧، ٠.٥٥٣، ١.١٧٨) على الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيا، أي انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية، ومدى الالتزام بالقواعد التنظيمية ، والاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) تعزى لمتغير الوظيفة.

خامساً: المؤهل العلمي

للإجابة عن السؤال المتعلق بالمؤهل العلمي، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	المؤهل العلمى	العدد	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
مـــدى المعرفـــة بالقواعد التنظيمية	بكالوريوس تربية خاصة	31	3.8355	.31681
	بكالوريوس تربية	7	3.6143	.80297
	بكـالوريوس أي فـرع مـن فروع المعرفة	9	3.9333	.36401
	دبلوم عال تربية خاصة	3	4.5333	.45092
	ماستر	4	3.8500	.86603
	أخرى	13	3.9923	.24987
	المجموع	67	3.8881	.45009
مـــدى الالتـــزام بالقواعد التنظيمية	بكالوريوس تربية خاصة	31	3.9629	.35800
	بكالوريوس تربية	7	3.7000	.80674
	بكـالوريوس أي فـرع مـن فروع المعرفة	9	3.8611	.21032
	دبلوم عال تربية خاصة	3	4.2500	.35000
	ماستر	4	3.8500	.14720
	أخرى	13	3.9885	.36694
	المجموع	67	3.9328	.40551
الاسـباب التـي قـد تحـول دون الالتـزام بالقواعد التنظيمية	بكالوريوس تربية خاصة	31	4.0129	.44177
	بكالوريوس تربية	7	3.9286	.91235
	بكـالوريوس أي فـرع مـن فروع المعرفة	9	3.8000	.49497
	دبلوم عال تربية خاصة	3	3.2333	1.00664
	ماستر	4	3.4500	.41231
	أخرى	13	3.9692	.58649
	المجموع	67	3.8985	.57957

يبين الجدول (١٥) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على جميع أبعاد مقياس المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم اجراء اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (١٦)

تحليل التباين الاحادي لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجمـــوع المربعات	درجات الحرية	متوســـط المربعات	قيمـــة (ف)	مستوي الدلالة
مـــــدى المعرفـــــة بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	2.025	5	.405	2.178	.068
	داخل المجموعات	11.345	61	.186		
	المجموع	13.370	66			
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.823	5	.165	1.001	.425
	داخل المجموعات	10.029	61	.164		
	المجموع	10.853	66			
الاســباب التــي قــد تحــول دون الالتــزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	2.696	5	.539	1.689	.151
	داخل المجموعات	19.473	61	.319		
	المجموع	22.170	66			

يبين الجدول (١٦) أن قيمة "ف" بلغت للأبعاد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية، ومدى الالتزام بالقواعد التنظيمية، و الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) بلغت (٢.١٧٨، ١.٠٠١ ،١.٦٨٩) على الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيا ، أي انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية، ومدى الالتزام بالقواعد التنظيمية ، والاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

سادسا: المكان التعليمي

للإجابة عن السؤال المتعلق بالمكان التعليمي، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير المكان التعليمي والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (١٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير المكان التعليمي

المجالات	المكان التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية	معهد تربية خاصة	12	3.7500	.20226
	مركز تأهيل شامل	25	3.8520	.57454
	برنامج تربية خاصة ملحق بالمدرسة العادية	30	3.9733	.39474
	المجموع	67	3.8881	.45009
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	معهد تربية خاصة	12	3.7667	.30401
	مركز تأهيل شامل	25	3.8800	.52281
	برنامج تربية خاصة ملحق بالمدرسة العادية	30	4.0433	.29412
	المجموع	67	3.9328	.40551
الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	معهد تربية خاصة	12	4.0000	.18586
	مركز تأهيل شامل	25	3.7640	.73137
	برنامج تربية خاصة ملحق بالمدرسة العادية	30	3.9700	.53250
	المجموع	67	3.8985	.57957

يبين الجدول (١٧) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على جميع أبعاد مقياس المعيارية لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير المكان التعليمي ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم اجراء اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يبين هذه النتائج:

الجدول (١٨)
تحليل التباين الاحادي لمدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية تبعا لمتغير المكان التعليمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوي الدلالة
مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.479	2	.240	1.190	.311
	داخل المجموعات	12.891	64	.201		
	المجموع	13.370	66			
مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.767	2	.384	2.435	.096
	داخل المجموعات	10.085	64	.158		
	المجموع	10.853	66			
الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية	بين المجموعات	.729	2	.365	1.088	.343
	داخل المجموعات	21.441	64	.335		
	المجموع	22.170	66			

يبين الجدول (١٨) أن قيمة "ف" بلغت للأبعاد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية، و مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية، و الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) بلغت (١.١٩٠، ٢.٤٣٥، ١.٠٠٨) على الترتيب، وهي قيم غير دالة إحصائيا ، أي انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية، و مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية ، والاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) تعزى لمتغير المكان التعليمي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أثر مستوى الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة؟

للإجابة على هذا السؤال تم اطلاع افراد المجموعة البؤرية (Focus Group) على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال أداة الدراسة الأولى (الاستبانة) والتي اشارت نتائجها الى أن مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة جاء للدرجة الكلية للمقياس بدرجة مرتفعة ، في حين جاء البعد (مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية) بالرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي وبدرجة مرتفعة، تلاه بعد (الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية وبدرجة مرتفعة ايضا ، وجاء بالرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي بعد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية) وبدرجة مرتفعة.

وعند التوجه لأفراد المجموعة البؤرية بالسؤال حول أثر مستوى الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة؟

اتفق كافة افراد المجموعة على أن نسبة الالتزام المرتفعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة من شانها ان تنعكس إيجابا وعلى كافة المستويات المتعلقة بتحقيق الجودة المنشودة لخدمات التربية الخاصة المقدمة لأفراد ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية. الا ان نسبة الالتزام بهذه القواعد وبحسب قولهم يجب ان تشتمل على كافة ابعاد القواعد التنظيمية من بيئة التعلم، وعملية التشخيص والتقييم، وحقوق وواجبات الوالدين/ الأسرة، والتدريس/ التعليم الفردي، والخدمات الانتقالية، وتأهيل مقدمي الخدمات. فقد أشاروا وانه ومن خلال خبراتهم الميدانية هنالك تفاوت في مستويات الالتزام بالأبعاد المذكورة أعلاه، مع اشارتهم الى ارتباط مستوى المعرفة من قبل العاملين في ميدان التربية الخاصة بهذه القواعد التنظيمية بمدى التزامهم بتنفيذها ، وقد أشار كذلك بعض افراد المجموعة الى وجود تقصير في تطبيق نصوص القواعد التنظيمية في بعض الجوانب الأساسية المرتبطة بتقديم خدمات التربية الخاصة من مثل عملية التقييم والتشخيص والتي تعد عملية غاية في الأهمية ومن شانه ان يبنى عليها ما يتبعها من خدمات تربوية تقدم للأفراد ذوي الإعاقة ، مؤكدين على ان جودة ودقة تنفيذ تلك التعليمات المرتبطة بهذه العملية من شانه ان ينعكس مباشرة على الخدمات المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة .وكذلك ذكروا بان مستوى الالتزام العالي بهذه القواعد يستوجب أيضا على الجهات المسؤولة ابداء المزيد من الاهتمام بالخدمات الانتقالية التي لم تحض حتى يومنا هذا بالقدر الكافي من الاهتمام على الرغم من أهميتها ،اذ من شان الالتزام في تلك القواعد المرتبطة بالخدمات الانتقالية ،ان ينعكس إيجابا على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة بشكل عام .

مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على مدى الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة وأثره على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة في محافظة المجمعة وقد أشارت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالسؤال الأول والذي نصه:" ما مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة؟" حيث اشارت نتائج الدراسة بشكل عام الى وجود مستوى مرتفع من الالتزام لدى افراد عينة الدراسة على ابعاد الأداة مجتمعة في حين تباينت متوسطات الأداء على الابعاد المختلفة، فقد جاءت بمستوى مرتفع وفي المرتبة الأولى بعد (مدى الالتزام بالقواعد التنظيمية) وبمتوسط حسابي (٣.٩٣) وجاء في المرتبة الثانية بعد (الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية) وبمتوسط حسابي (٣.٩٠) وبدرجة مرتفعة. تبعه بعد ذلك، وفي المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي بعد (مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية) وبدرجة مرتفعة. وبناء على

ذلك من الممكن القول بأن هذه النتيجة قد جاءت منطقية وتحاكي الواقع الميداني. اذ اتفقت نتيجة السؤال الأول من الدراسة الحالية مع تلك النتائج التي اشارت اليها دراسة كل من بترسون Patterson (2005) و (أبو نيان ،٢٠١٤). ومن خلال استعراض النتائج أعلاه والمتعلقة بالسؤال الأول يتضح لنا بأن أفراد عينة الدراسة كانوا يمتلكون مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية بشكل عام الامر الذي قد يعزى الى مدى الاهتمام من قبل الإدارات التربوية بالتقيد والالتزام بهذه القواعد التنظيمية واتخاذها كمرجعية في اتخاذ قرارتها وتقديم خدماتها لمستحقيها، اما فيما يتعلق بانخفاض مستوى أداء افراد عينة الدراسة على بعدي الاسباب التي قد تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية، مدى المعرفة بالقواعد التنظيمية لعل ذلك بسبب عدم معرفة المعلمين باليات اتخاد القرارات من قبل الجهات العليا في الميدان التربوي ، بالإضافة الى عدم تعرضهم لخبرات مباشرة في هذا الصدد، الامر الذي يعكس حاجة هؤلاء المعلمين الى برامج تدريبية من شانها أن تعزز معرفتهم بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة. في حين اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات التي اجراها كل من السريع (٢٠١٤)، ودراسة لينس وميلر lins & miller (2003)، ودراسة الصوفي (١٩٨٩) .

أما فيما يتعلق بنتائج السؤال الثاني والذي نصه:" هل هناك فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في مدى التزام مؤسسات وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة من وجهة نظر العاملين فيها وفقا لمتغيرات (الجنس، العمر، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة، المؤهل الأكاديمي، نوع المؤسسة)؟"

فقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α=٠.٠٥) تعزى لأثر متغير الجنس على بعد " الاسباب التي تحول دون الالتزام بالقواعد التنظيمية " وجاءت الفروق لصالح الإناث. ويشار هنا الى انه لم تتطرق أي من الدراسات السابقة الى متغير الجنس، الامر الذي من شانه ان يحسب لصالح الدراسة الحالية ومن الممكن ان تفسر النتائج حول وجود فروق تعزى لصالح الإناث هو حرصهن على الالتزام بالأنظمة والتعليمات المتعلقة ببيئة العمل.

وكذلك اشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على أبعاد ادة الدراسة تعزى لمتغيرات (العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، المكان التعليمي). وقد اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع الدراسة التي اجراها القحطاني (٢٠٠٧) ومن الممكن ان تفسر هذه النتائج بان كافة العاملين في مراكز ومعاهد ومؤسسات التربية الخاصة حريصين على الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية في بيئة عملهم وبغض النظر عن أي من المتغيرات المذكورة أعلاه، الامر

الذي يعكس مستوى عال من الوعي بضرورة تطبيق هذه القواعد وصولا الى تحقيق الأهداف المرجوة من مثل هذه المؤسسات وجودة مخرجاتها.

في حين اشارت نتائج الدراسة الحالية الى وجود فروق في بعد المعرفة بالقواعد التنظيمية لصالح الخبرة (الأكثر من ١٠ سنوات) أي أن الخبرة العملية الطويلة نوعا ما أسهمت في رفع مستويات المعرفة بالقواعد التنظيمية، مقارنة بأفراد العينة من ذوي الخبرات الأقل وذلك بالإشارة الى عدم وجود فروق بين باقي مستويات الخبرة. الامر الذي من الممكن ان يفسر بان المعرفة بالقواعد التنظيمية من الممكن ان تزداد وتتطور لدى العاملين مع الافراد ذوي الإعاقة في برامج ومعاهد التربية الخاصة، الامر الذي من الممكن ان ينسحب أيضا على المهارات المختلفة التي من الممكن ان يمتلكها الفرد بسبب من تراكم الخبرات لديهم، وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع الدراسة التي اجراها القحطاني (٢٠٠٧).

اما فيما يتعلق بنتائج السؤال الثالث والذي نصه " ما أثر مستوى الالتزام بتطبيق القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة في محافظة المجمعة على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة؟". فقد اشارت نتائج الدراسة والتي تم التوصل اليها من خلال افراد المجموعة البؤرية (Focus Group) الى وجود أثر بالغ للالتزام بتطبيق هذه القواعد على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة فكلما ارتفع مستوى هذا الالتزام كلما تحسن مستوى تلك الخدمات المقدمة لمتلقي هذه الخدمات، وقد جاءت اراء افراد المجموعة تحاكي المنطق من حيث انعكاس أثر الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالأفراد ذوي الإعاقة على طبيعة سير العملية التربوية وتحقيق الأهداف المرجوة منها. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسات كل من (أبو نيان ٢٠١٤، ودراسة هينسل Hensel (2015)

الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على النتائج التي خلص اليها الباحث في الدراسة الحالية توصل الى الاستنتاجات الاتية:

- يمتلك العاملين في معاهد وبرامج التربية الخاصة معرفة بمستوى مرتفع فيما يتعلق بالمعرفة بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة.
- عدم وجود فروق في مستوى المعرفة بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة تعزى لمتغير الجنس.
- وجود فروق في مستوى المعرفة بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة بين افراد عينة الدراسة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة الاعلى.
- عدم وجود فروق في مستوى المعرفة بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة بين افراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل الأكاديمي.
- عدم وجود فروق في مستوى المعرفة بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة بين افراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة.
- عدم وجود فروق في مستوى المعرفة بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة بين افراد عينة الدراسة تعزى لمتغير نوع المؤسسة.
- وجود صلة كبيره ما بين مستوى الالتزام بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة ومستوى الخدمات التربوية المقدمة للأفراد ذوي الإعاقة اذ كلما ارتفع مستوى الالتزام بهذه القواعد كلما انعكس ذلك إيجابا على مستوى الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات وبرامج التربية الخاصة لمتلقي الرعاية فيها.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها في الدراسة الحالية، يوصي الباحثون بما يلي:

زيادة الاهتمام وإعادة النظر ببرامج الاعداد لمعلمي التربية الخاصة قبل الخدمة.

ضرورة تضمين المناهج الدراسية الجامعية لبرامج إعداد المعلمين مقررات دراسية حول القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة.

ضرورة عقد الدورات والورش التدريبية التي تتضمن التعريف بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة.

إجراء المزيد من الدراسات المسحية بهدف استقصاء مستوى معرفة معلمي الطلبة ذوي الإعاقة بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة وفقا للأبعاد المختلفة بالقواعد التنظيمية كلا على حدا.

شكر وتقدير:

يعرب الباحث عن شكره وتقديره لعمادة البحث العلمي بجامعة المجمعة لدعم هذا البحث من خلال مشروع البحث رقم ٣٧/١١

Acknowledgment:

The author extend his appreciation to the Deanship of Scientific Research at Majmaah University for supporting this work through research project No .11/37

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- الروسان، فاروق. (٢٠١٤). **قضايا ومشكلات في التربية الخاصة**. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السرطاوي، عبد العزيز. (١٩٩٣). **التشريعات والقوانين الخاصة بالمعوقين**. ندوة حقوق المعوقين. (مجالات التعليم والتأهيل والعمل والإعلام). الشارقة: دبي.
- الطريقي، محمد. (٢٠٠٤). ١٦ عاماً من الإنجازات الوطنية والدولية في الرعاية الاجتماعية وحقوق الانسان. **مجلة عالم الإعاقة**، السنة السابقة عدد (٥٥): الرياض
- (المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة(٢٠٠٤) **اجتماع خبراء لممثلي المنظمات الدولية والإقليمية لدعم العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة.** (٢ –٣ آب ٢٠٠٤). في مقر الأمم المتحدة . الإسكوا بيروت.
- المنيزل عبد الله فلاح، والعتوم، عدنان (٢٠١٦) **مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية**، إثراء للنشر والتوزيع.
- القريوتي، يوسف، السرطاوي، عبد العزيز، الصمادي، جميل (٢٠١٠). **المدخل إلى التربية الخاصة**. الإمارات العربية المتحدة: دار القلم للنشر والتوزيع.
- وزارة التعليم (٢٠٠١) **القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة بوزارة التعليم**. الأمانة العامة للتربية الخاصة، الوكالة المساعدة للتعليم الموازي، المملكة العربية السعودية.
- وزارة التعليم. (٢٠٠٤). خطة وزارة التعليم للسنوات العشر القادمة – ١٤٢٥–١٤٢٦ هـ . الرياض–المملكة العربية السعودية.
- القحطاني، محمد علي.(٢٠٠٧). **مدى معرفة والتزام العاملين ببرامج ومعاهد التربية الفكرية بالقواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود، الرياض–المملكة العربية السعودية.
- الحسين، عبد الله؛ سالم، محمد .(٢٠٠٠)**إرشادات في التربية الخاصة للمعلم والأسرة.** الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية.

- وزارة التعليم (٢٠٠١) **القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة بوزارة التعليم**. الأمانة العامة للتربية الخاصة، الوكالة المساعدة للتعليم الموازي، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية.
- عطيات، عمرخليل (٢٠١٤) **تطبيق معايير اعتماد مؤسسات وبرامج الأشخاص المعوقين في مؤسسات التربية الخاصة ضمن إقليم الوسط في العاصمة عمان،** ورقة عمل غير منشورة، مقدمة في ندوة إنجازات المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. الجامعة الأردنية، عمان–الأردن.
- نظام رعاية المعاقين بالمملكة العربية السعودية (٢٠٠٠). **مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة**، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- أبو نيان، إبراهيم سعد(٢٠١٤). **دور القانون في ضمان جودة خدمات التربية الخاصة**
- **والخدمات المساندة: أمريكا نموذجا، وبعض الأمثلة العالمية**. مجلة التربية الخاصة والتأهيل المجلد (١) العدد (٤)
- الخطيب، جمال وآخرون. (٢٠١٤) **مقدمة في تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة**. عمان: دار الفكر، للطباعة والنشر والتوزيع.
- السريع، إحسان (٢٠١٤). تقييم البرامج والخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب التوحد، في ضوء معايير الجودة الأردنية. **مجلة المنارة**، المجلد العشرون، العدد ٢/ب.
- صديق، لينا. (٢٠٠٥). **دور إدارة التربية الخاصة في تفعيل القوانين والتشريعات في المملكة العربية السعودية**. ورقة عمل مقدمة في ندوة التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية مواكبة التحديث والتحديات المستقبلية. جامعة الملك سعود، الرياض –المملكة العربية السعودية.
- صوفي، جميل يحيى. (١٩٨٩). أوضاع المعوقين في المملكة العربية السعودية وبرامج الخدمات المتوفرة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الأسكوا، عمان.
- المسلط، زيد(١٩٩٢). **رعاية وتأهيل وتعليم المعوقين في المملكة العربية السعودية**. اجتماع المسؤولين عن التربية الخاصة والمعوقين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الشارقة – الامارات العربية المتحدة.

- مجمع اللغة العربية (٢٠١٠) **المعجم الوسيط**، دار الشروق الدولية. جمهورية مصر العربية.
- ملحم، سامي (٢٠١٠). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة، عمان – الاردن
- الزبون، ايمان (٢٠١٤). **التوجهات الحديثة في التربية الخاصة قضايا ومشكلات**. دار الفكر، عمان –الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Batavia, Andrew and Schriner, Kay(2001) The Americans With Disabilities Act as Engine of Social Change: Models of Disability and the Potential of a Civil Rights Approach. **Policy Studies Journal** . Vol 29 .Issue 4 ,pages 690–702.

-Hallahan, D. & Kauffman, j. (2011). **Exeptional Learners: Introduction to special education**(12th Ed.)New Jersey: Prentic-Hall.

-Hensel, Wendy F.(2015) **The Limits of Federal Disability Law: State Educational Voucher Programs** .Journal of Law and Education44.2 (Spring 2015): 199-229.

-Lins, T & Miller, S. (2003). **Special education teacher's perception of**

Special education issues in central Taiwan elementary schools. National

Center for education statics EP, Washing to DC.

-Robertson. (2006)**The Influence of the monitoring Process on Special Education Services in West Virginia : Principals Point of view Remedial & Special Education**, Vol. 26. p281-296.

-Patterson, K. B. (2005). **What classroom teachers need to know about IDEA** '97. Kappa Delta Pi Record, 41(2), 62-7.

- Pang, Yanhui. (2009). **A Review of Child's Special Education Law and It's Impact on the Living Status of Individuals**

with Disabilities in China. Presentation at the 18th Annual Conference of the Global Awareness Society International.

- Olson, Judy L, and Platt, Jennifer M.(2008) **Teaching Children and Adolescents with Special Needs**. Prentice Hall Date. Usa.